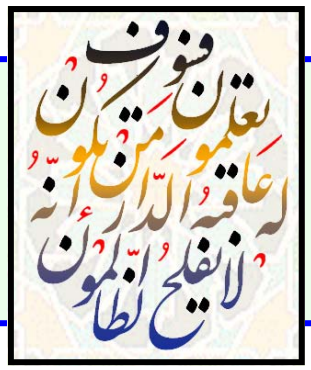

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 306 يوليو 2008 - جمادى الثاني - رجب 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

دعوة صريحة للعودة الى الثوابت مجددا

في خضم الصراع المحتدم بين شعب البحرين والنظام الخليفي، تتغير المشاهد ويتبدل اللاعبون، وتتعدد المضامير، وفي وسط كل هذا التبدل كثيرا ما تتشوش الصورة في عيون الناظرين، وتغيب عن البال الثوابت التي تتشكل منها القضية موضع الصراع. والانسياق مع السجال الشعبي كثيرا ما يبعد الحوار عن النقاش المبدئي، ويربطه بسجال غير ذي شأن حول القضايا الهامشية، الامر الذي يزيد المشهد اضطرابا. ولتوضيح الصورة يمكن سوق بعض الامثلة. فمثلا يطرح موضوع جاد من قبل حركة سياسية كحركة احرار البحرين او شخصية معارضة تعتصر ألما مما آل الامر اليه. هذا الطرح يجد طريقه الى المواقع الالكترونية على أمل توسيع دائرة الاطلاع عليه. فما الذي يحدث؟ بدلا من مناقشة جوهر ذلك الموضوع، يتم حرف النقاش الى قضايا لا تمسه من قريب او بعيد، وتطرح تساؤلات تشكيلية من نوع: شبعنا من هذه البيانات، او: هؤلاء أساتذة في التنظير وبعيدون عن معاناة الناس، او: ما هو موقف هذه الحركة او هذا الشخص من حركة اخرى او شخص آخر. الذين يطرحون هذا التشويش على اصناف ثلاثة: فاما هم بسطاء لا يستطيعون استيعاب الحقائق التي تشكل الواقع المر الذي نعيشه، او شخص متحسس يتحرك بنوايا طيبة ولكن يخونه الاسلوب، او انه يتحرك بخبث بهدف اضعاف خطاب المعارضة والتشويش على اطروحاتها، اي انه من افراد ما اصطلح على تسميته "الخلايا البندرية". ومن الضروري توضيح حقيقة مهمة وهي ان العائلة الخليفية وظفت لها عشرات العملاء الذين يمارسون دور التشويش على خطاب من يعارضها، ويسعى لتسفيه الآراء الجادة التي تسعى لتوعية الجماهير بالواقع الخطير الذي تعيشه البلاد منذ وصول الشيخ حمد الى السلطة. ومن الضروري للقائمين على المواقع التعرف على الاشخاص المشوشين وانتماءاتهم، والسعي للحد من تأثيرهم على الحوار الهادف للتوعية وتوضيح الحقائق. وتجدر الاشارة الى ان الخلايا البندرية تسعى لتخريب العلاقات في ما بين النشطاء بالوتيرة نفسها التي تسعى بها للتشويش على الحقائق.

من بين القضايا التي ما تزال بحاجة لتوضيح أكثر والتي كانت سببا في تباين وجهات نظر النشطاء المعارضين للنظام الخليفي، المسألة الدستورية، والموقف ازاءها. وهي قضية جديدة – قديمة. فقد طرحت كعنوان للتحرك الوطني المقاوم للهيمنة الخليفية منذ ثمانية عقود. فقد كانت هناك مطالبات متواصلة بكتابة دستور لتنظيم حكم البلاد، يتوافق عليه شعب البحرين مع العائلة الخليفية. طرح ذلك في العشرينات والثلاثينات وتواصل طرحه حتى تمت كتابة اول دستور للبلاد في 1973. ان موضوع الدستور ليس امرا مقدسا ولكنه يعكس امورا عديدة: اولها ان البلاد التي لا تحكم بدستور يعتبر نظامها فاقدا للشرعية الدستورية. ثانيا: بما ان الدستور تعاقد بين طرفين، فانه لا يكون ملزما للاطراف المعنية (الحكومة والشعب) الا اذا توافقا عليه. ولا يعتبر الدستور دستورا الا اذا حظي بموافقة الشعب، سواء بالمشاركة في كتابته او الاستفتاء عليه. ثالثا: ان غياب الارادة الشعبية يعني غياب الشراكة

التتمة صفحة (8)

* سارت مسيرة جماهيرية قدرت بحوالي 120 ألف مشارك ، للتنديد بما قام به الديوان الملكي من التهجم على اغلبية شعب البحرين من خلال التعدي على مقدساتها وهويتها ، وكان آخرها التهجم على الشيخ عيسى قاسم الذي قال في خطبة الجمعة أن الإعترافات التي تم إنتزاعها عبر التعذيب الوحشي والاعتداء الجنسي ليست معترفا بها لا في العرف القانوني ولا الشرعي ، وأن المحاكمات باطلة وإذا إصدرت أحكام قاسية سوف تؤزم الوضع ، وقد تحركت خلايا مخطط البندر لإستهداف الشيخ عيسى قاسم حيث بادرت الشخصيات العلمائية والسياسية والجمعيات لتنظيم مسيرة إنطلقت من سار وصولا إلى جامع الإمام الصادق بالدراز حيث تم الصلاة خلف الشيخ عيسى قاسم تعبيرا عن الإستنكار عن الهجمة .

* في أولى جلسات محاكمة معتقلي حريق المزرعة التابعة للجلاد عبدالعزيز عطية الله آل خليفة، وحادثة مقتل الشرطي المدني الباكستاني ، قال المعتقلون للقاضي أنهم تعرضوا للتعذيب الشديد، والأعتداء الجنسي ، والتعليق من اليدين لمدة طويلة ، والحرمان من النوم ودخول الحمام، وتقييد اليدين من الخلف، وكتابة الإعترافات تحت التهديد بدون وجود محام في النيابة العامة، وطالبوا بعرضهم على الطبيب الشرعي. وتضم قائمة المعتقلين الذين هم أكثرهم من النشطاء في قرية كرزكان ، وقد عمل النظام على صياغة حوادث مشكوك فيها ليكون سببا لبطشه ضد النشطاء وأعتقالهم لمواجهة إستمرار تحركاتهم المطلبية .

* شارك عبدالهادي الخواجة في مناقشة إعتماد تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة بجنيف، بخصوص آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان للبحرين، وقد إستطاع أن ينقل وجهه النظر المخالفة التي تتحدث عن إنتهاك لحقوق الإنسان والتعذيب والإعتقال وتحكم الديوان الملكي وسيطرة العائلة الخليفية، والعريضة المقدمة للامم المتحدة المطالبة بدستور جديد وعريضة تنحية رئيس الوزراء ، وقد كان مندوب دولة مصر قد أعاق مداخلة الخواجة عدة مرات مدعيا أنه يتحدث خارج إطار ما هو مقرر من الحديث عن التوصيات فقط .

* أصبحت المواجهات والمسيرات والاعتصامات مع إستمرار المحاكمات ، والإعتقال والمداهمات في الفجر على بيوت النشطاء، في مختلف قرى البحرين حالة مستمرة وظاهرة متواصلة. و قد مارست القوات المرتزقة حصارها الأمني ضد بعض القرى، وأعتقلت بعض الشباب بعد مسيرة المنامة من قرية البلاد القديم ، كما أغرقت القوات المرتزقة القرى بالرصاص المطاطي ومسيلات الدموع. وأستمرت سترة والدمستان وكرزكان والديه والسنابس والدير والسهلة والمصلى تخرج إسبوعيا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين .

* تم إستدعاء أكثر من 30 ناشطا من قبل الجهاز الأمني الوطني من مختلف قرى ومناطق البحرين ، وتم التحقيق والتهديد معهم بخصوص الفعاليات المستمرة وسبب إستمرار الاعتصامات والمسيرات ، وقد طلب من البعض التوقيع على تعهد بعدم الخروج في المسيرات او الاعتصامات، وتأتي هذه الإستدعاءات بعد ان اصبحت المسيرات والاعتصامات المطالبة بالافراج عن المعتقلين ومحاربة القوانين الجائرة حالة يومية في أغلب المناطق والقرى .

إدارة التوحش في وزارة الإعلام و المفتاح السحري " خدموني"

لا يبدو أن وزير الإعلام البحريني جهاد بوكمال قادر على المضي أكثر من ما أقدم عليه قبل بضعة أيام بإغلاقه لثلاثة مواقع على الانترنت بحجة أنها تثير قضايا طائفية. جهاد بو كمال الذي أتي إلى وزارة الإعلام خلفا للوزير السابق عبد الغفار يتمتع بقدرة عالية على تحوير الاتهامات التي تطال وزارته و تحويلها إلى نقاط قوة. اكتشاف هذه القدرة ظهر في حالتين فور توليه منصب الوزير، المرة الأولى عندما مرر قانون العقوبات من خلال قانون الصحافة و المرة الثانية عندما أقنع موفد منظمة مراسلون بلا حدود بجدية الحكومة في تنفيذ التزاماتها الحقوقية في المجال الصحفي. رغم هذا النجاح الذي يحسب إليه إلا أنه كان يكذب في كل مرة حسب تعبير أحد الصحفيين.

فقانون الصحافة التي تكلم عنه الوزير بوكمال صحيح أنه يخلو من عقوبة السجن لكن القانون نفسه يحيل الصحفيين إلى قانون العقوبات في حالة تجاوزهم أي معاقبة الصحفيين عبر قانون العقوبات و ليس قانون النشر كما كان سابقا. الوضع إذن مشابه للقتل و لكن ليس بآلة حادة.أما المرة الثانية فكانت إقناع موفد منظمة مراسلون بلا حدود بهذه اللعبة و لم يتطلب من بو كمال أي جهد سوى تخصيص جناح خاص في المريدان سابقا و تكرار دعوات العشاء بشكل مستمر إلى ما قبل اقتراب نهاية الرحلة، لتكون النهاية كما انتهت عليه من تراجع الوفد عن وجهة نظره و اقتناعه بفكرة وزير الإعلام.

لا يخفي العديد من المراقبين للوضع المحلي أن وصول بو كمال إلى وزارة الإعلام كان صفقة سياسية لعب المنبر الإسلامي التابع للإخوان المسلمين دورا مهما فيها و لا يخفي بو كمال نفسه أن المنبر الإسلامي وقف لجانبه و دفع بعملية اختياره لأن المنبر الإسلامي يقيم وزنا كبيرا لفئة الهولة العجم و يحاول توظيفهم في المناصب العليا داخل أجهزة الدولة انطلاقا من مقولة " خدموني" و هي كلمة فارسية تعني الأصحاب أو القرابة.

التحدي الذي يواجه وزير الإعلام بعد إغلاقه لثلاثة مواقع الكترونية ليس قانونيا إذ لا مجال هنا للحديث عن القانون فالإغلاق ليس قانونيا لأنه يتطلب أمرا قضائيا و لا توجد في الأساس مواد تنظم النشر الالكتروني فقرار الإغلاق كان قرارا إداريا ذا خليفة سياسية كما يقول أحد القائمين على موقع أوال الذي تعرض للإغلاق. كما أن التحدي لا يكمن في فعالية غلق المواقع أو حجبها ففضاء الانترنت أكبر من حجم وزير إعلام في دولة صغيرة كالبحرين و يمكن لهذه المواقع أن تعاود فعاليتها بكل سهولة ليكون قرار وزير الإعلام عديم الفائدة و يتساوي و كمية الحبر الذي كتب به.

التحدي الذي سيواجهه بو كمال هو قدرته على رفع رأسه أمام الطائفية السياسية في وزارته و البرامج التي تبثها إذاعة البحرين و تلفزيون البحرين. فالوزير الجديد يتذكر جيدا أنه بعد أيام من توليه مقاليد الوزارة تلقى شكوى من إحدى الجمعيات السياسية الكبرى في البحرين تتعلق بأحاديث شنيعة و تهم طائفية موجهة للطائفة الشيعية انطلقت من إذاعة البحرين و عبر عضوة مجلس الشورى سميرة رجب، و فضل الوزير تجاهل الشكوى كغيرها من الشكاوي. كما بثت إذاعة البحرين الكثير من المداخلات المبرمجة في برامجها كانت تذكي نار الطائفية و تتهجم على طائفة كبيرة في البحرين. قد يتمكن وزير الإعلام من مواجهة المواقع الالكترونية لكنه بالتأكيد لا يقوى على رفع رأسه أمام الطائفية في وزارة الإعلام كما يقول أحدهم. فنهاك قسم كبير من خريجين الإعلام لا يجدون مكانا لهم في وزارة الإعلام لسبب انتماءاتهم المذهبية و حتى الذين يتم توظيفهم يشعرون بالإهانة و الوظائف الوضعية مقارنة مع أشخاص آخرين من طائفة ثانية.

بعض المحللين يعلقون على مساهمة الوزير بمحاربة الطائفية بالقول إذا كان مجيء الوزير كان تنفيذا لمقولة " خدموني" فكيف له أن ينفك عنها أو يتجاوزها. التعليق الهزلي جاء في معرض الرد على تصريح مستشار وزير الإعلام " صلاح أحمد"، للصحف المحلية بأن قرار إغلاق المواقع لا يقتصر على المواقع بل يشمل الصحف أيضا. الملفت للنظر أن التوحش الطائفي المتفاقم في البحرين لم تتم معالجته حتى الآن بل إنه في ازدياد متواصل يمر عبر المفعول السحري لكلمة " خدموني" التي جاء بو كمال من خلالها. فجهاز الأمن الوطني قام باستدعاء من يظن أنهم يقومون بإدارة المواقع المغلقة إداريا في إشارة إلى أن قرار الإغلاق هو قرار أمني أيضا.

و ملثما كان قرار إغلاق المواقع يستهدف موقع صحيفة أوال الالكترونية و تمت تغطيته بغلق متنديات مملكة البحرين موقع آخر، فليس من المستبعد أن توقف صحيفة الوسط أو أحد كتابها مقابل توقيف صحيفة الوطن بعد أن صدرت صحيفة النبأ المدعومة من قبل الإخوان المسلمين و بعد أن فشلت الجهود تخطي المشاكل التي تواجهها صحيفة الوطن. بمثل هذه الخطوة يثبت وزير الإعلام ذكاءه مرة ثالثة و لكن بحيلة الكذب مرة ثالثة أيضا.

قد تكون الطائفية سلاحا يفتك بالمجتمع لكن الطائفية لا تستطيع أن تعمل خارج إرادة الدولة، فتجارب الدول و المجتمعات تثبت أن الطوائف غير مستعدة للدخول في صراع دموي مع طائفة أخرى لم تكن الدولة عبر إدارة التوحش هي من تقف خلف إثارة الطائفية و تخلق في النهاية ضحايا قد يرغبون في إعادة الاعتبار لوضعهم السياسي و الاجتماعي.

بقلم عباس المرشد

بيان لجنة عريضة تنحية رئيس الوزراء

تنحية رئيس الوزراء مطلب لا يمكن التنازل عنه
ولا مملكة دستورية بدون الفصل بين القبيلة والدولة

عندما تم اطلاق عريضة المطالبة بتنحية رئيس الوزراء يوم 23 يناير هذا العام، كان العزم قد انعقد على مواجهة التحديات ومواصلة الطريق مهما كلف الامر. فالقضية لا تتعلق بمطلب سياسي عادي يمكن التنازل عنه خضوعا للتهديدات وحملات القمع المنظمة او الحيل والاغراءات. فرئيس الوزراء قد اعلن بنفسه مسؤوليته المباشرة عن حقبة مليئة بدماء العشرات من الشهداء والجرحى، ولا ندري ان كان الشهيد علي جاسم مكي سيكون آخرهم ام ان المزيد من الدماء ستسفك قبل رحيل رئيس الوزراء وحكومته واجهزته القمعية. وقد انكشفت على الملأ خلال السنوات الأخيرة ملفات فساد كبار المسؤولين وسرقة المال العام في مقابل سياسة افقار واذلال الناس. كما عادت لنا مرة اخرى سياسة العقوبات الجماعية ضد مناطق الرفض وتعريض الناس بما فيهم الاطفال والنساء ورجال الدين الى الاعتداءات، كما عادت الاعتقالات التعسفية والتعذيب المنظم والمحاكمات غير العادلة التي تعرض لها الاحرار ونشطاء حقوق الانسان وبينهم الكثير من الشباب الذين ساهموا في جمع التوقيعات على عريضة المطالبة بتنحية رئيس الوزراء.

وعندما تم الاعلان عن مشروع العريضة قال البعض بأنه كان من الافضل التركيز فيها على رئيس الوزراء فالجميع يدرك فساده ومسؤوليته عن جرائم الحكم على ان يتم تأجيل المطالبة بفصل الحكومة عن اسرة الملك لربما تحظى العريضة بقبول اكبر من بعض جهات الحكم. في المقابل قال البعض الآخر بانه ليس من المصلحة استهداف رئيس الوزراء مباشرة لانه لا زال يقود الحكومة ويملك ارزاق الناس ويحرك الاجهزة القمعية وهذا سيمنع الناس من التوقيع. وذهب رأي ثالث الى ان الامر خطير ومربك لبعض اطراف المعارضة والمجتمع مما سيمنعهم من التفاعل المباشر. وكان القائمون على العريضة يدركون جميع تلك التخوفات، ولكن ذلك لم يمنع من اطلاق صرخة الحق بعيدا عن حسابات السياسة الضيقة، ولم يمنع ذلك عشرات الآلاف من افراد الامة وشخصياتها من التوقيع على العريضة، ولم يفت من عضد الحركة الشعبية ماقامت به السلطات من حملات تشويه اعلامية، والتهديدات والضغوط المباشرة وغير المباشرة، واعتقال العشرات ممن شاركوا في حملة جمع التوقيعات بحجة المشاركة في الاحداث الامنية. وهاهي السلطات تبذل كل ما تستطيع في سبيل منع القائمين على العريضة من اقامة ندوة جماهيرية للكشف عن مصير العريضة والخطوات القادمة، وكأن ذلك سيثني القائمين على العريضة، او سيثني ابناء الشعب عن مطالبهم المشروعة.

ان المطالبة بتنحية رئيس الوزراء هو مطلب حقوقي وسياسي وديني ولا يمكن التنازل عنه بأي عذر، في حين ان المطالبة بحكومة منفصلة عن اسرة الملك ليس هو فقط تفعيل لشعار الملكية الدستورية التي نادى بها الملك نفسه

الإستاذ حسن المشيمع : من يحارب من ؟

كلمة في جامع الأمام الصادق

1 - في المسيرة التي انطلقت عصر هذا اليوم، كنت أتمنى تواجد بعض من أولئك المأجورون من الصحفيين الذين يشكلون طابوراً يصب في خدمة النظام ويصحح ويدافع، ليروا بأم أعينهم حضارية ورقي هذا الشعب، إذا ترك ليعبر عن رأيه بحرية.
لأنه لم تتواجد قوات الشغب، انطلقت الناس لتعبر عن رأيها وانتهى الأمر! أفراد شرطة المجتمع كانوا يسيرون بجانب المسيرة ولم يتعرض لهم أحد. هذا هو شعب البحرين. أنتم كحكومة تمارسون الضرب والتعذيب، وتتعاملون مع الإنسان معاملة غير إنسانية وغير لائقة. لكن إذا تعاملتم مع الشعب باحترام فسيتعامل معكم الشعب باحترام.

2 - أتمنى أيضا، أن تستمر هذه المسيرات ويكون التحشيد والتواجد أكثر تعبيراً عن موقف الجميع وتوحدهم في خندق واحد من أجل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين المظلومين المعذبين في داخل السجون. فهذه المسألة لا تخص جهة معينة دون أخرى. (لا نسمح) للنظام أن يلعب على هذه الأفخاخ، ويفرقنا لجماعة فلان وفلان، ينبغي أن ننتبه، لأننا في الأخير إخوة. وكل إنسان مظلوم ينبغي علينا أن نتضامن معه من أي جهة كان، حتى لو اختلف معنا في الدين، فضلاً أن يكون أخاً لنا في الدين! لأنّ هذا هو الدين الإسلامي (إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) حسب كلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

الإمام علي سلام الله عليه في دولته، لم يترك ذلك النصراني دون أن يرفع عنه حاجته، ولم يحتجّ بأنه غير مسلم. الإسلام دين العدالة والإنسانية الحقيقية، لذلك ينبغي - باسم الإسلام- لنقف مع كل المحرومين كما كان الإمام الراحل يعتبر المستضعفين في كل الأرض ينبغي أن نتصدى للدفاع عنهم.

هذا فضلاً أن يكون لدينا مواطنين سواء كانوا سنة أم شيعة، في السابق كنا نطالب بحقوق الآخرين لأننا لا نفرق كما يتهمنا البعض بأننا طائفيون. لأننا لو كنا طائفيين لأغدقت الحكومة علينا الأموال وكنا مقربين إليها كالسعيدي وأمثاله. لكن لأننا لسنا طائفيون، ونريد أن نتحدث باسم الوطن، وهو ما لا يريده النظام، هو لا يريد وطناً أبناؤه متعاونون، ولا يريد شعباً متكاتفاً، بل يريد أن يمزّق هذا الشعب إلى سنة وشيعة. (الأخت العزيزة) سوسن كلفت نفسها ولمدة ثلاثة أيام تدافع عن الحكومة، قبل هذا كانت دولة مشيمع .. خرج توجيه من الملك .. لأن كتاب الأعمدة مأجورون .. استهدفوا فلاناً، فيستهدفونه، أما إذا جاء توجيه بالسكوت فيسكتون، أشبه بجهاز التحكم عن بعد، الريموت كونترول!
تتحدث عن الباكستاني المقتول، في حين أن أكثر من 40 مواطناً قتلوا في أحداث التسعينات لم يثيروا شفقتها، عذبوا وقتلوا في السجون ولم تتكلم عن جريمة قتل!الشرطي الباكستاني مقتول، وهؤلاء مجرمون، أصبحت - وللأسف الشديد - قوانين وحقوق الإنسان تضرب بعرض الحائط ! المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته .. غير موجودة في قاموس سوسن، لكن الناس مجرمون، فبأي حق تقولوا عنهم أنهم معتقلون؟ يعني حكم قبل المحاكمة، فلا تحتاج لمحاكمة، وأصبحت سوسن حكومية أكثر من الحكومة نفسها، أكثر شدة وقسوة حتى من الحكومة! لم تتحدث عن الميليشيات، ولسنا من ندعي ذلك، بل الصور تقول ذلك، وكذلك ما عرض على موقع اليوتيوب (youtube)، هؤلاء مرتزقة .. هذا ليس كلامنا .. بل هناك تصريحات رسمية أن الذين يرتدون اللباس المدني ويحملون السلاح محسوبون على الداخلية. لم نعمم، قوات الشغب نقول عنهم قوات شغب، والميليشيات نقول عنهم ميليشيات.

ويكفي أن جريدة الوطن أنشأت أجل استهداف الشعب وضرب مصالحه، ويكفي الوطن فخراً أنها تعمل من أجل خلق الفتن الطائفية لأنها ارتبطت بأسوء تقرير في هذا البلد وهو تقرير البندر! فمنذ تأسيسها ولحد الآن، وهؤلاء الكتّاب المحسوبون على جريدة الوطن، هم يؤدون نفس العملية. في الأخير هؤلاء لن يتغيروا لأنهم لا يبحثون عن الحق.

وثانياً، هؤلاء مرتبطون بأجندة السلطة، فإذا رضيت هي رضوا، وإذا غضبت غضبوا.
ما تقرؤونه في الوقت الحاضر من مقالات كتاب أعمدة، كما كتب أحدهم في أخبار الخليج بأنه كان يصلي في مسجد الصادق وراءنا، ولكن لم يعجبه الأمر لأننا حسب وجهة نظره نعمل على إثارة الفتن بين السنة والشيعة، فمن أي زاوية سمع هذا الكلام؟ إذا وجدت سماعات تنقل كلاماً مختلفاً!!

لأن الموجودين لم يسمعوا مني قطّ لغة الفتنة، بل بالعكس دائماً أتحدث بلسان الوطن، وأقول على أبناء السنة أن ينتبهوا. أنا من أدعو إلى الوحدة وأقول أن الحكومة هي من تسعى من أجل تمزيقنا.
أمثال هؤلاء (الكتاب) يؤكدون عدم وجود حريّة حقيقية في هذا البلد، وهم يؤكدون على أنّ الإعلام الموجود هو إعلام مأجور تدفع الحكومة ثمنه، وأنّ هذه الحرية التي يتغنون بها لا واقع لها، بدليل أنكم لم تسمحوا- ولو لمرة واحدة- لأحد بأن يردّ عليكم.
وعندما قرأت التعقيبات على مقالها (الكاتبة سوسن الشاعر) وجدتها تعقيبات أصحاب الفتنة أننا نؤيدك وقلمك قلم نظيف، (بتهكم) فعلا قلمها نظيف جداً؛ لأنه قلم خاص أعطي لها!
إذن الصحف معظمها - إن لم يكن كلها- تابعة ومعبرة عن الجهات الرسمية والخاصة، وخصوصاً صحيفة الوطن المدعومة بشكل سافر من قبل الديوان الملكي، والأوراق والحقائق والأدلة تتكلم!

وبالتالي، لا أرغب في أن أردّ بقدر ما أستفيد من بعض الكلمات التي كتبتها، وفي نفس الوقت أقول للكتاب: إذا كنتم تكتبون من أجل الوطن، سواء سوسن أو غيرها، أطالب وقد طالبت من قبل .. دعيت من قبل لبرنامج سيتكلم عن التجنيس في التليفزيون، فأبديت موافقتي بشرط أن يبث على الهواء مباشرة، فأجابوا بأن الأمر صعب ... ألست تريد الحقيقية أم لا؟ إذن دع الناس تسمع.
أنا الآن أكرر، لسوسن أو غيرها، أو أي أحد من جانب الحكومة، إذا كنتم فعلا تقولون الحقائق وتدافعون عن الوطن. فلتجري الدعوة إلى ندوة جماهيرية، ولتأتي سوسن وكل الذين يطبلون معها، وليدافعوا عن الحكومة، ونحن سندافع عن الشعب. وسنرى من الذي يقول الحقيقة ومن يمارس الكذب على الشعب. أو فليكن برنامجاً تليفزيونياً وليبث على الهواء مباشرة، وليسمع الرأي العالمي وليسمع البحرينيون، المحاولات التشويهية ضد شعب البحرين والكذب الذي يمارس عليه، ولنرى من الكذّاب فينا، ومن الذي يقول الباطل ولا يقول الحق.
لكننا نعرف أنهم لن يستجيبوا لهذا النداء؛ لأنهم يدركون تماماً في قرارة أنفسهم أنهم إنما يدافعون من أجل الأموال فحسب!
لكن هناك سؤالاً يشغل الجميع - واقعاً أعجبني - وهي العبارة التي كتبتها: حربٌ على الدولة.
أريد أن أتساءل من يعلن ويشنّ على الحرب على من؟ وأقول شكرا ك يا سوسن، فقد جعلتني بطل الأبطال، بحيث أنّ الوفاق ووعد غير قادرتان على السيطرة علي .. لقد ضخمتني كثيراً، وكأنه لا توجد أزمة، والناس لا تطالب بحق، ووقوف (وعد) معنا ليس لأنه يوجد حق تطالب به، وإنما لأنها متأثرة بي ... أو أن الوفاق تخاف أن تردّ علي! ألا توجد كلمة حق في هذا البلد؟ ألا توجد مشكلات في هذا البلد؟ ولا توجد محرومية ولا ظلم!
وقالت في الأخير كلاماً – أعجبني – وأتمنى أن تسمعها الحكومة، ولو لهذه المرة، وتنفذه .. لأنها خلطت الأمور .. تذهب شمالاً وجنوباً .. فمرة تقول: إن الفتنة ليست شيعية، بل هي أكبر .. فوعد معهم (القصد مع حركة حق) لكي تدق إسفين الفرقة بيننا .. ونحن في الأخير لسنا في حالة عداء .. نحن نطالب بحقوق شعب، .. كلنا نطالب بحقوق الشعب فلا أعتقد بوجود عداوة، وكذلك تريد أن تخلق جواً من الفتنة عند الطرف الآخر.
وفي كلامها الأخير الذي قالته - إذا التفتم له – ودعوتها الحكومة لتحسين وضعها وعمل إصلاحات ... يعني أنها اعترفت في الأخير أن هناك فعلاً مشكلة عند الحكومة.
هذا كلام جميل، لكيلا تعطوا الفرصة لحسن مشيمع لكي يحرض، فتفضلوا واستجيبوا لمطالب الشعب، فسترون حسن مشيمع جالساً في بيته مرتاحاً ولا يزعجكم، لكن إذا واصلتم الظلم والاعتداء على حقوق الشعب، فسيظل حسن مشيمع عظماً في حلقكم.
مرة أخرى أطرح السؤال، هي اعتبرت أن حركة حق تشنّ حرباً على النظام، وسؤالي .. وأنا أتمنى .. ولدينا حقائق وأرقام، ولا نتكلم من فراغ .. السؤال الحقيقي الذي يحتاج جواباً حقيقياً: من هو الذي يعلن الحرب الحقيقية على من؟ هل فعلاً الشعب يعلن حرباً على النظام؟ أم أن النظام والحكومة هي التي تعلن الحرب بشكل مستمر على الشعب. وسأتكلم في بعض الجهات:
(1) عملية تغيير التركيبة السكانية: ماذا نسميها؟ .. يسمونها حرب إبادة، استبدال شعب بشعب يسمونه حرب إبادة. وهذه أصبحت مسألة واضحة، كشفها تقرير البندر وذكر الأرقام، وأيضاً ما نراه على وجه الأرض يؤكد هذا التوجه. وهم مستمرون في عملية التجنيس حتى الآن، ولا نكترث بلغة الكذب هنا وهناك. إذا كانت الحرين صغيرة في مساحتها، واقتصادها متواضع مقارنة بالدول النفطية الأخرى، ولا شكّ أن التجنيس سينقلب سلباً على المواطنين سنة أو شيعة. سيؤثر على مستوى معيشتهم، وعلى مستوى الخدمات الصحية، وعلى الدراسة، على البيئة الاجتماعية والسياسية، وسيخلق في المستقبل مشكلات وصراعات وحروب أهلية. أليست هذه حرب؟ من يعلن هذه الحرب، الحكومة أم نحن؟ تفضلي وقولي يا سوسن وغيرك، هل هذه حربٌ أم لا؟ أليست هي حربٌ قذرة؟ من يعلنها، وضدّ من؟ ما الحاجة إلى التجنيس باللآلاف؟ خصوصاً إذا كانت

التتمة صفحة 5

إستمرار إرهاب العائلة الخليفية إعتقالات ، محاكمات ،وإصابات

* 3 سنوات ظلما لمتهم بريء

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الخليفية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين محمد الكفراوي وأحمد يحيى وأمانة سر ناجي عبدالله على حسين عباس 30 سنة من قرية الحجر لمدة 3 سنوات بتهمة الاعتداء على سلامة جسم الغير،بعدما تم تغيير التهمة الموجهة اليه سابقا وهي الشروع في القتل. وكانت النيابة العامّة قد وجهت للمتهم أنه اعتدى على سلامة جسم موظفين عموميين شرطيين أثناء تأديتهما لوظيفتهما بأنْ انطلق بالسيارة بقيادته صوبهما قاصدا الاعتداء على سلامة جسم كل منهما فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين بالأوراق، والتي أعجزتهما عن أعمالهما الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً .

وحيث إنّ المتهم حاول الهرب واصطدم بأحد رجال الأمن صدمة بسيطة من غير قصد، وقد أطلق عليه رصاص مطاطي في رأسه، الأمر الذي زاد من الفزع والخوف لديه، فأسرع محاولاً ترك المنطقة، ولسوء حظه اصطدم من غير قصد صدمة بسيطة بشرطي آخر.«

وكانت هيئة المحكمة قد استمعت في إحدى جلساتها السابقة لشهود النفي وهما مواطنان كانا مع المتهم في يوم الواقعة، إذ أكدا أنهما أدليا في شهادتهما أمام النيابة بمعلومات غير صحيحة بعد تعرضهما للضرب من قبل الشرطة في التحقيقات الذين أملوا عليهما المعلومات التي ذكر فيها انّ المتهم تعمد الاصطدام برجال الأمن.

وقال شاهد النفي الأوّل أنه كان برفقة المتهم وآخر وهو الشاهد الثاني متوجهين لتناول وجبة العشاء في أحد المطاعم بالديه، وفيما كانوا ينوون الاتجاه لمجمّع البحرين فوجئوا بوجود مواجهات في المنطقة، وأنّ الرؤية بالشارع الذي يسيرون غير واضحة، فقرروا الابتعاد عن المنطقة. وأضاف »في طريقنا اصطدمنا بأحد الشرطة وكنّا خائفين مما كان يجري في المنطقة، فأمرنا رجال الأمن بالتوقف وقاموا بملاحقتنا وأطلقوا علينا الرصاص المطاطي، إذ إن إحدى طلقات المطاط أصابت المتهم في رأسه من بعدها قامت إحدى الدوريات بالاصطدام بنا وتوقيفنا ومن ثم تم ضربنا.«

أما شاهد النفي الثاني فأفاد المعلومات ذاتها التي أفاد بها الشاهد الأوّل، وقال إنه غير متأكد أنهم اصطدموا برجال الأمن أم لا، وكان يجلس في المقعد الخلفي في السيارة، مضيفا أنّ التعذيب من قبل رجال الأمن هو السبب الرئيسي بإدلائنا بمعلومات غير صحيحة المتمثلة في أنّ المتهم كان متعمّداً بالاصطدام برجال الأمن.

* حبس مواطن 7 شهور بسبب موقفه

أيدت محكمة الاستئناف الكبرى الجنائية الثانية برئاسة القاضي عبدالله الأشراف، وحضور أمين السر رشاد سالمين، حكم أول درجة بحبس علي حسين بوراشد 31 سنة من قرية المالكية 7 أشهر مع النفاذ، بتهمة التجمهر وسب الشرطة.

وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهم مع آخرين مجهولين بدائرة أمن الشمالية، أنه اشترك مع آخرين مجهولين بالتجمهر في مكان عام مؤلف من أكثر من 5 أشخاص بغرض الإخلال بالأمن العام، كما سب وآخرون مجهولون أفراد الشرطة بألفاظ تخدش شرفهم واعتبارهم. وكانت دورية من الشرطة، قد انتقلت بناء على اتصال من مسؤول في إحدى مزارع الشمالية، يفيد بوجود حريق بجانب البوابة الشمالية للمزرعة، وشوهد ما يقرب من 20 شخصا ملثمين، أشعلوا حريقا في إطارات مطاطية وحاوية قمامة وخزان مياه بالقرب من سور المزرعة، وقاموا بعد ذلك برمي شرطة حفظ النظام بالحجارة، فضلا عن سبهم بعبارات تخدش اعتبارهم وحيائهم، ثم تابعوا ذلك برمي قوة حفظ النظام بزجاجات (مولوتوف).

الحكم سنة بتهمة التجمهر

الشاب محمد علي يوسف من قرية دمستان يتيم الأب وعمره20 عام تم القبض عليه في أحد الإعتصامات التي ينظمها شباب دمستان كل ليلة أحد من كل أسبوع للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين بتاريخ 3/4/2008م وبعد إعتقاله بإسبوعين تم الحكم عليه سنة كاملة بتهمة التجمهر، ويأتي هذه الأحكام في سياسة جديدة من قبل السلطة لتخويف وترهيب المواطنين لعدم الخروج والمطالب بالاصلاح والافراج عن المعتقلين ، فقد أرتفع عدد المعتقلين إلى أكثر من 90 معتقل بين ناشط وحركي .

* إصابات الرصاص المطاطي

دخل الشاب مجيد القطان 28 عام في غيبوبة أثر تعرضه لإعتداء خطير من قبل مجموعة من ميليشيات السلطة مدعومة بعدد من القوات الخاص الذين اعتدوا بالضرب المبرح عليه بعد اصابته بطلقة مطاطية مباشرة عن قرب بينما كان في منطقة البلاد القديم. قوت الهجوم على موقع الندوة التي كان من المفترض أن يعلن فيها عدد الموقعين من المواطنين لتنحية رئيس الوزراء

ويشير شهود العيان الذين نقلوه إلى المستشفى أنه كان ينزف بغزارة وفي حالة إغماء كامل كما وان العديد من أهالي البلاد القديم حاولو أن يسعفوه او ان ينقلوه من على الأرض إلا أن قناصي القوات الخاصة كانت لهم بالمرصاد ومنعت نقله.

هذا وقد قمنا بزيارته في المستشفى فعلمنا انه في غيبوبه ويعاني من كسر في الجمجمة وتورم في العين.إن مجيد متزوج وينتظر طفلا، وقد أغمي على زوجته فور مشاهدتها لحالته الخطيرة.وقد إجريت له عملية تم إستئصال عظمة من الجمجمة قد تكسرت إلى عدة قطع ، وينتظر أن يتم جلب عظمة من الخارج له .

* إمرة ستينية تصاب برصاص مطاطي في الوجه

إصيبت إمرة بعد مواجهات قوات الأمن المرتزقة والشباب في ازقة المنامة بعد تفريق مظاهرة خرجت للتنديد بالهجوم على الشيخ عيسى قاسم ، وقد إستخدمت القوات المرتزقة الرصاص المطاطي إصيبت إمرة كانت واقف على باب المأتم ، وقد تم نقل المصابة بسيارة الإسعاف لتلقي العلاج اللازم في المستشفي

إعتقال ناشط سياسي 3 ايام
بسبب مقال سياسي

عبدالله بوحسن

استنكرت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) اعتقال عضو الجمعية عبدالله حسن بوحسن بسبب ما قيامه بالتعبير عن آراء الجمعية المتعلقة بتقرير البنردر وأيضاً بسبب الكتابة عن موقف الجمعية المنشور في نشرة الديمقراطي لسان حال الجمعية، والمتعلق بتعدد مراكز القرار السياسي، وهي الآراء التي تسعى الجمعية لإبرازها وتطالب بمناقشتها وحلها.

وقال عضو المكتب السياسي للجمعية ومحاميها حافظ حافظ إنّ »الجمعية تؤكّد أنّ التعسف في استعمال السلطة المخوّلة لسلطة الضبط القضائي المتمثلة في إدارة المباحث والأدلّة الجنائية باعتقال عضو الجمعية ظهر يوم الخميس الماضي، أيّ في نهاية الأسبوع، حتى يكون بمنأى عن متابعة الجمعية ومحاميها للتحرك القانوني لإطلاق سراحه .«

وأوضح أنّ »هذا الأسلوب الذي تنتهجه وزارة الداخلية كوسيلة تعسفية، تستغله في كلّ قضايا الرأي، في محاولة يائسة منها؛ لتركيع كوادر الجمعية وتكميم الأفواه المدافعة عن الحق العام الذي هو ملك لجميع المواطنين.«

وأضاف حافظ أنّ هذا الأسلوب يتنافى والخطوات التي يروّج لها المسئولون بأنهم يرغبون في اتخاذها بحذف المواد المتعلقة بحبس الصحافيين من قانون الصحافة والطباعة والنشر، والتي من باب أولى أنْ تنسحب تلك الحماية لجميع المواطنين في التعبير عن آرائهم بطرق سلمية بعيدة عن الأساليب العنيفة التي ينتهجها نظام الحكم متمثلة في وزارة الداخلية وغطائها القضائي المتمثل في النيابة العامّة.

ولفت إلى أنه »لا يجوز لأيّ كان أنْ يفرض على غيره صمتاً ولو كان معززاً بالقانون، على اعتبار أنّ حوار القوّة هو إهدار لسلطان العقل، ومن شأنه أن يولد الرهبة التي تحول بين المواطنين والحق في حرية التعبير عن آرائهم .«

وقال حافظ »إنّ ما قامت به وزارة الداخلية بمساعدة النيابة العامّة مرفوض خصوصاً أن الأخيرة لم تتحقق ما إذا كان الفعل الذي قام به عضو الجمعية يستدعي الضبط والإحضار في نهاية الأسبوع لقضية رأي يمكن أن يتم التحقيق فيها بحضور محام مع العضو، خصوصاً أنه يعبّر عن موقف جمعية وعد، إلا أنّ وزارة الداخلية تصرّ على تنفيذ العقوبة بتوقيفه لمدة يومين قبل توجيه الاتهام له من النيابة العامّة.«

تتمة كلمة المشيمع
من ص 3

هناك أزمات اقتصادية، وأزمة فقر ومعاناة لدى الناس. وتستمرون في تجنيس الآلاف، وتعتبرون المجنس هو ابن البلد الحقيقي، بينما ابن البلد الحقيقي أباً عن جداً لا تعترفون به وتهينوه!

(2) استعراض قوات الجيش: نحن سمعنا في المناورات الحربية، يتم إجراؤها عادة إذا كانت بين الدولة وبين دولة أخرى مشكلة، يتم استعراض القوات لردع تلك الدولة وصرفها عن التفكير في الاعتداء على الدولة. وتجرى المناورات الحربية في البحر، وفي البر، لكن لم نسمع بمناورات حربية داخل القرى، وعلى أبواب الناس! وتسميتها (جند حمد)، هذه حرب أم ماذا؟ هل تريدون أن تقولوا للشعب بأن لدينا جنوداً ومدافع وطائرات! إذا كان يشرفكم أن تقتلوا شعباً بكامله، وتبيدوه لأنه يطالب بحق، فبالنسبة لنا نعتبر الموت شرفاً، إذا كانت هذه هي نواياكم!

(3) إغراق القرى بالغازات ومسيلات الدموع، واستخدام الرصاص المطاطي بشكل غير مبرر: .. بالنسبة للمصاب في المستشفى قالوا بأننا استغنينا عن المطاط العادي واستبدلناه بآخر يتفرق! .. نقول لكم بأنه مصاب سواء بالمطاط العادي أو بالآخر الذي يتفرق، في الأخير هو قد أصيب! جيد أنكم اعترفتم، وفي النهاية الشاب قد أصيب، وتسببتم بإصابة آخرين. إذا كل ما يجري .. بالأمس خرجت مظاهرة في كرزكان بعدة أشخاص، فقاموا بمطاردتهم بين الأزقة وبأشكال مختلفة، هذا يسمى استعراض عضلات. ما يعني أن هذا الجيش الذي يبنى والأموال التي تنفق بالمليارات هي من أجل ضرب الشعب، وليس من أجل الدفاع عن الشعب. يفترض أن تدافعوا عن أمن الشعب، لا أن تقوموا بجلب الأسلحة وتكديسها، وتقوموا باستعراض عضلاتكم على أناس صدورهم عارية، ولا تملك إلا لغة إيمانها بالله القادر على كل شيء، ولا تنسوا قدرة الله سبحانه وتعالى، لأن الله بالمرصاد لكل ظالم، ماذا نسمي كل هذا، أليست هي عملية حرب؟ فأنتم تقومون بممارسة الحرب ثم تتهمون الآخرين بشنّ الحرب عليكم.

(4) أيضاً من يمارس عملية التعذيب داخل السجن، خلافاً لمبادئ حقوق الإنسان، ولكل الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البحرين، ولكل القيم السماوية، من أجل انتزاع الاعتراف بالقوة. وهذا الكلام سمعناه من المعتقلين، وهو الذي أغضب سوسن، كيف يدعون بوجود تعذيب داخل المعتقلات، ولم يثر شفقتها الذين يعذبون، فقط أحزنها ذلك الباكستاني، ولم لا تعتبرونهم مجرمين؟ نحن في نظرنا أن هؤلاء أبرياء، لقد قمتم بعمل سيناريو من أجل أن تنتقموا من كل إنسان ناشط، وكل النشاطات التي مورست في السابق انتقموا منها في هذه الفترة بأشكال مختلفة. الذين تم اعتقالهم معظمهم من الناشطين، فقط لكي يفرغوا حقدهم على هؤلاء .. تم إرسال استدعاءات لمناطق مختلفة من البحرين وتهديدات في كل مكان، وكأن هناك أمراً ما، وأنهم يخططون لسيناريو قادم. تعودنا من قبل أيام الانتفاضة أنهم إذا رغبوا في عمل قبضة أمنية، وهذا الكلام قلته لكم نقلاً عن البندر الذي نقله عن المسئول البريطاني. والحوار ما هو إلا مجرد تغطية، وأنّ الحقيقة هي هذه الضربة القادمة. يبدو أنه قد أزعجكم حسن مشيمع وتريدون أن تهيئوا الجو لاعتقاله، وتعتقدون أن تلك المجاميع الصغيرة التي قمتم باستدعائها أنها تمثل حركة حق، أقول لكم إن الأمر ليس كذلك، وانتبهوا لكي لا تقعوا في ورطة جديدة. حركة حق ليس جمعية كباقي الجمعيات. حركة حق منذ انطلاقتها كانت حركة شعبية تقدم مشاريع والناس هي التي تتبنى هذه المشاريع، فامتداد حركة حق ليست عضوية هنا أو هناك، بل امتدادها هو من خلال ما تطرح من مشاريع. الذين وقعوا على العريضة الأولى (المرفوعة للأمم المتحدة والتي طالبت بدستور جديد يكتبه ممثلون عن الشعب) بلغ عدد الموقعين عليها 82 ألف، وبلغ عدد الذي وقعوا على العريضة الثانية (المطالبة باستقالة رئيس الوزراء وانتخاب رئيس وزراء جديد من خارج العائلة المالكة) 54 ألف، وهو تعبير عن حقوق، الشعب يعبّر عن موقفه وعن حقه. وتكونوا لا خلفية عندكم إذا اعتقدتم أن حركة حق تمثل، أو أن حسن مشيمع يمثل هذه المجاميع الصغيرة. أنا أقول لكم إذا كان حسن مشيمع قد أزعجكم لهذه الدرجة، حتى حرضتم كل الكتاب لكي يكتبوا ويخلقوا أرضية لاعتقاله. أنا مستعدٌ لأن أدخل معكم في صفقة: أطلقوا سراح المعتقلين، وأنا مستعدٌ لأن أسلم نفسي إليكم. [هتافات المصلين بقوّة: بالروح بالدم نفديك يمشيمع هذا مشيمع نعيفه، هيهات يا خليفة، يمشيمع ارفع الراس، خليفة لازم يناداس..].

(5) أخيراً، الأموال: من يسرق قوت الفقراء [هتافات: من يسرق قوت الفقراء، من غير رئيس الوزراء]. من يسرق كل هذه الأراضي الشاسعة في البلد، في حين يبحث الناس عن سكن فلا يحصلون عليه؟ من يتلاعب بأموال الدولة بالمليارات؟ دخل البحرين بحسب كلام البندر يقدر بأربع مليارات، أين هذه المبالغ الضخمة؟ أنتم تتحدثون عن فائض بقيمة 43 مليون، أين بقية الأموال؟ أليست هذه سرقة؟ أليست هذه حرب؟ أليست هذه جرائم، ينبغي أن تحاسبوا عليها؟ تسرقون أموال وأراضي الشعب ثم عندما يطالب الشعب بحقه تدعون أنه يمارس الحرب عليكم! من الذي يعلن الحرب؟ لو أعددنا (ووثقنا) هذه الجرائم فإنه يحاسب عليها في المحاكم الدولية. سرقات بالملايين، ولا نتكلم عن ألف قدم مربع أو ألفين بملايين الأقدام المربعة بل بملايين الأمتار، ولدينا وثائق على ذلك. فقط خليفة بن سلمان يمتلك الملايين من الأمتار المربعة من الأراضي، في أكثر من منطقة من البحرين! هذه أليست جريمة؟ أليست حرب؟ هذه غير الأراضي الأخرى وسرقة البحار والمشاريع المليارية، وكلها تصب في الجيوب الخاصة لتحرم هذا الشعب من كل حقوقه، ثم إذا دافع إنسان ما عن حقوق الشعب أصبح محرضاً يستحق السجن. أنا أقول لكم لن ترهبونا لا بسجونكم ولا باستعراضكم، فنحن منذ البداية قلنا بأننا مستعدون للتضحية ومستعدون للسجن .. [هتافات: المشيمع لا يساوم، من أجلنا يقاوم ..].

أقول في نهاية المطاف ، ما زلنا نكرر بأن القضية في كرزكان قضية مفتعلة، لقاؤنا مع الملك كان بتاريخ 21/3/2008م، وقضية كرزكان حصلت في (بداية) شهر 4، ما يعني أنها وجدت من أجل التمهيد للضربة الأمنية التي تحدثنا عنها. ولا زلنا نقول بأن المتهمون في قضية كرزكان هم أبرياء وجهتم لهم التهم. وواضح أنكم من خلال التعذيب تريدون أن ترغموهم أن يعترفوا بجرائم لم يرتكبوها. لذلك سنصرّ ونقول: أن هؤلاء أبرياء .

امرأة نطقت باسم الشعب، وأخرى ضده

مشهد المرأة الكرزكانية وبيديها سلة من الحجارة لتقذفها على الاعداء قد لا يتكرر كثيرا، ولكنه يعبر عن حالة الحقد والكراهية لهذا النظام الفاشي الجاثم على صدور شعبنا في هذه الجزر المعذبة. انها صورة لها دلالات بدون حدود: الشعور بالمسؤولية عندما ينعدم شعور الآخرين بها، الاحساس بواجب حماية الوطن من اعدائه، اولئك المرتزقة الذين امتهنوا الشر واصبحوا العوبة بايدي الشياطين، الاصرار على اداء الواجب بعد ان تعمق الشعور بان الكرامة تمتهن وان الحق يضيع، وان الحماة غابوا والقلوب تكلست، والضمائر ماتت.

انها صرخة باسم الشعب ضد الطغاة المحتلين الذين دنسوا أرض أوال، وتعبير عن "الحل النهائي" الذي يتم اللجوء اليه عندما تفشل الاساليب الاخرى، ضد الفاشية والطائفية والقبلية والاحتلال. صرخة من ارض كرزكان الباسلة التي يرزح ابناؤها في اقبية سجون الحقد الخليفي المدمر الذي لم ولن يشعر يوما بالانتماء الى هذا الوطن وأهله. امرأة واحدة باحدى يديها سلة الحجارة، وتقذف بالاخرى قوات المرتزقة الذين جاء بهم الخليفيون من اقاصي الارض للاعتداء على رجال أوال ونسائها وشرفها وتاريخها. اولئك الانكشاريون لن يفلحوا في تحقيق مآربهم ما دام في هذا الوطن مثل هذه المرأة الكرزكانية التي تكلمت عندما صمت الرجال، وتحركت حين خمدت أنفاس الآخرين. الحجر سلاح فاعل بوجه البندقية والرصاص، كما هي العباءة التي تخفي تحتها شرفا وحشمة وعفة وكرامة، الحجر هو ما تبقى من السلاح لدى هذه المرأة الحرة التي تمارس دورا زينبيا بوجه يزيد وجلاوزته ونظام حكمه التوارثي العفن، وتخاطب الطاغية بلسان عربي مبين: فكد كيدك، واسع سعيك وناصب جهدك، فوالله لا تمحو ذكرنا ولا تميث وحينا، وهل رأيك الا فند، وأيامك الا عدد، وجمعك الا بدد، يوم ينادي المنادي: ألا لعنة الله على الظالمين". ستحل اللعنة على هؤلاء الظلمة لانهم انحرفوا عن خط العدل وفقدوا الرأفة والرحمة، وتسابق جلادوهم للانتقام من اهل البحرين بدون وازع من دين او ضمير.

كيف لا تحمل هذه المرأة حجرا ترمي به جحاف الأعداء وهي التي رأت قبل يومين تسعة عشر من ابنائها أسرى يساقون امام محكمة خليفية تفتقد أدنى مقومات الانسانية، وتنتمي الى عالم الغاب والوحوش، وتهدف لكسر ارادة الشعب الصامدة التي ما برحت تقض مضاجع الظالمين والمحتلين. رأتهم وأجسادهم تترنح متعبة من التعذيب الوحشي الذي نالهم منذ اعتقالهم الظالم قبل بضعة شهور. تحدثت اجسادهم عن المعاناة قبل ان تنطق أفواههم لتقدم شهادة تاريخية على مسمع الزمن، وتخاطب ضمائر العالم للتدخل لوقف هذا العدوان الوحشي من قبل هذه العصابة المجرمة التي ترعى التعذيب والارهاب وتهدف للقضاء على هذا الشعب المظلوم بأبشع الوسائل وأوسخها. المرأة الكرزكانية صك سمعها ما نطق به ضحايا التعذيب الخليفي، الواحد تلو الآخر، في "محكمة" يتزعمها قضاة بدون ضمير او انسانية، فهم وحوش تقمصوا ثياب البشر، عاشوا ليأكلوا اموال الناس بالباطل، ويلعقون قصاع الخليفيين الظالمين، ويقننون تعذيبهم وارهابهم، فما أتعسهم من بشر يعيش ميتا بدون انسانية او ضمير. تلك المرأة ربما استمعت تلك الشهادات التي تحدثت عن الضرب المبرح والتعليق من مراوح السقف، والصعق الكهربائي والاعتداء الجنسي والضرب المبرح على كافة انحاء البدن خصوصا الاعضاء الحساسة لديهم. تلك الشهادات تفوه بها ابناء البحرين، ولكن "القضاة" آثروا ان لا يسمعوها، لانعدام انسانيتهم وموت ضمائرهم، فلعنة الله على تلك الاجساد الخائرة والقلوب الميتة والنفوس المتوحشة، وطوبى للنفوس الكبيرة لدى اولئك الابطال ومنهم: حامد ابراهيم فردان، حسين محمد علي خاتم، حسين عبدالكريم مكي عيد، السيد عمران حميد عدنان، قاسم محمد خليل، السيد جواد حميد عدنان، السيد صادق سيد ابراهيم، فاضل عباس علي، والسيد أحمد حميد عدنان، حسين عباس علي، حبيب محمد حبيب، حبيب أحمد حبيب، فاضل عباس عاشور، صادق جواد الفردان، محمد مكي منصور، عبدالله جمعة عبدالله، ابراهيم صالح الشيخ، كميل أحمد علي مهدي. وقف هؤلاء شامخين كالجبال، أبطالا كالأسود، بوجه عملاء النظام وقضاته وجلاوزته ليعلنوا للعالم تفصيلات مثيرة حول الارهاب الخليفي الذي يمارس وراء القضبان بحق ابناء البحرين. فكان المسرح مهيأ لمحاكمة المجرمين الحقيقيين. وقف ضحايا التعذيب يحاكمون جلاديهم ويسجلوا انتصارا نفسيا عليهم، فما أقوى شكيمتهم وعزمهم وشممهم، أوليسوا فروع تلك الشجرة الباسقة التي غرس فسيلتها صعصعة وزيد وميثم وهاشم؟

ما أضعف النظام الخليفي وأوهاه. انه يعتقد ان "تذاكيه" سوف يشفع له عند السادة الكبار في واشنطن ولندن. فها هو يعلن عن تعيين مواطنة يهودية سفيرة له لدى امريكا. فماذا يهدف من ذلك؟ أيريد ان يقول انه يحترم الاديان؟ فأي دين يعترف به من يمارس التعذيب ضد الآدميين؟ وأي دين هذا الذي يجيز له ابادة شعب اصيل كامل؟ أيريد ان يقول للامريكيين: عاملوني كما تعاملون الاسرائيليين، لانني امارس بحق أهل البحرين ما يمارسه الاسرائيليون بحق الفلسطينيين من قمع وابادة وتغيير ديمغرافي؟ ام انه يرتعش من أثر نشاط المعارضين في الخارج الذين استطاعوا ايصال قضيتهم الى مواقع متقدمة في تلك البلدان؟ ام انه يشعر بعقدة النقص فيتظاهر بالاهتمام باليهود طمعا في دعم اللوبي اليهودي في امريكا؟ ان شعبنا لا يميز بين ابنائه، شيعة أم سنة، مسلمين ام يهودا. ولكن كان على السفيرة اليهودية ان ترفض ان تستعمل اداة دعائية ضد أهل البحرين، وان لا تقبل بهذا المنصب لانه لا هدف له سوى ذلك. كان عليها ان تدرك انها استعملت قبل ذلك اداة لتمرير قوانين القمع والارهاب عندما قبلت بعضوية مجلس الشورى الذي عين الحاكم افراده وفق حسابات غير شريفة، وكانت، كبقية اعضاء المجالس الصورية للعائلة الخليفية، بوقا للنظام في مقابل المنصب والمال. فأين القيم الانسانية من كل ذلك؟ انها خطوة خبيثة ماكرة من النظام الخليفي، ولكن ما قيمة المكر والتذاكي والتضليل؟ والله سبحانه وتعالى يقول: ولا يحيق المكر السيء الا بأهله". اننا واثقون من حتيمة نفاذ القوانين الالهية التي تتضمنها الآيات القرآنية الشريفة، والخسارة المحتومة للظالمين والماكرين والسارقينوالمستبدين والقاتلين والمعذبين. وما ذلك على الله بعسير.

تأزيم طائفي مفتعل في البحرين يؤدي للمزيد من خنق الحريات
اغلاق مجموعة من المواقع الالكترونية استمرارا لسياسة القمع ومحاربة حرية الكلمة

يتابع مركز البحرين لحقوق الانسان بقلق كبير توجه الحكومة البحرينية لاستغلال وتوظيف بعض الخلافات الطائفية - المفتعلة من جهات محسوبة على الديوان الملكي والحكومة نفسها- للتضييق على الحريات العامة. وقد عبر نبيل رجب نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان عن اسفه لانسياق بعض الجمعيات السياسية واعضاء بمجلس النواب الى تسليم زمام الحريات بيد الحكومة وذلك بدعوتها للتدخل في وقف خطباء المساجد والصحافيين وغلق المنتديات الالكترونية بحجة وجود تأزيم طائفي.

وقد استغل مجلس الوزراء الأزمة المفتعلة ليصدر قرارا في اجتماعه يوم الاحد الماضي، 22 يونيو، بتشكيل لجنة برئاسة وزارة الداخلية، وذلك "لمراقبة التقيد والالتزام بألا يسمح بالتجاوزات سواء من المنابر أو الصحف أو المواقع الإلكترونية حيال القيم والثوابت الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالذات الملكية وسمو ولي العهد والوحدة الوطنية وموضوع الطائفية وعروبة البحرين".

كما أصدرت وزارة الاعلام قرارا يقضي باغلاق مجموعة من المواقع الكترونية بحجة انها "خالفت القوانين المعمول بها في مجال النشر والصحافة متناولة الشأن الطائفي، بما يساهم في تأزيم الواقع الاجتماعي في البحرين". وقالت الصحافة المحلية بأن المواقع المغلقة هي:
صحيفة أوال الإلكترونية http://www.awaal.net/
شمس البحرين المشرقة http://www.ba7rainss.com/vb/
منتديات مملكة البحرين www.bahrainforums.com

واكد وكيل وزارة الاعلام حمد المناعي: "اننا في وزارة الاعلام وتحقيقا لتطلعات الحكومة سنسعى بالتنسيق مع اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها مؤخرا للوقوف أمام كل ما من شأنه شق الصف الوطني" وقال مصدر مسؤول للصحافة المحلية بان "عملية المتابعة ستكون يومية لتلك المواقع، وفي حال ثبوت ان تلك المواقع احتالت على القرار عن طريق استخدام أجهزة كسر الإغلاق وواصلت صدورها فان القرار سيلاحقها وسيتم تطبيق القرار عليها وإغلاقها من جديد .

وعلم اليوم بأن مواقع اخرى قد تم اغلاقها من بينها ثلاث مواقع مرتبطة بجمعية العمل الاسلامي وهي جمعية شيعية معارضة، وهي موقع الجمعية نفسها والشبكة الرسالية http://www.alresalia.com/والمنتديات التابعه لتلك الشبكة . http://forum.alresalia.com/ وتنضم هذه المواقع إلى اكثر من عشرين من المواقع الكترونية الأخرى التي لا تزال مغلقة منها موقع مركز البحرين لحقوق الانسان الذي يمنع الوصول له من داخل البحرين بسبب ما نشره وترجمه عن تقرير المستشار السابق للحكومة بشأن سياسات الحكومة لضرب المعارضة وتهميش الطائفة الشيعية.

وكانت الموجة الحالية لما يسمى بالتأزم الطائفي قد تصاعدت بهجوم شنه النائب السلفي جاسم السعيدي على رجل الدين الشيعي الشيخ عيسى قاسم، بعد أن كان الأخير قد تطرق في خطبة يوم الجمعة بتاريخ 13 يونيو الجاري الى قضية المعتقلين في الاحداث الأخيرة، الذين قال بأنهم تعرضوا للتعذيب من اجل انتزاع الاعترافات، مستندا الى مرافعات المحامين واللجنة الطبية التي شكلتها المحكمة، ودعا لإطلاق سراحهم وعدم اصدار أحكام جائرة بحقهم لكي لا يزيد ذلك في تأزم الأوضاع المتأزمة أصلا. كما انتقد الشيخ قاسم وزارة الداخلية للاستخدام المفرط للقوة والتي ادت الى اصابة الشاب مجيد القطان باطلاق مطاطي في رأسه وكادت تودي بحياته. وانتقد التضييق على وسائل الاحتجاج السلمي، ونادى بايجاد دستور متوافق عليه يكون المرجعية للاختلاف السياسي والامني القائم.

وجاءت تصريحات النائب السعيدي كتصعيد حاد في هجوم متواصل دأب عليه منذ عدة سنوات عبر بياناته وتصريحاته شبه اليومية وخطب الجمعة التي يتعرض فيه لمعتقدات الطائفة الشيعية ويتهجم فيه بشكل شخصي على رموز الطائفة الشيعية وخصوصا المعارضين للحكومة. ويعتقد الكثيرين بأن السلطة قد عملت على إيصال ألسعيدي لمجلس النواب عبر توزيعها الدوائر الانتخابية على اساس طائفي وقبلي، وبأن الديوان الملكي قد لعب دورا اساسيا في دعم وتمويل حملته الانتخابية. والسعيدي لا ينتمي لأي من التنظيمات السياسية القائمة، وهو معين من قبل الأوقاف السنية التابعة للحكومة كخطيب لجامع منطقة مدينة عيسى.

وكان الحكومة قد منعت تداول التقرير المثير الذي نشره المستشار السابق لمجلس الوزراء د.صلاح البندر عام 2006 والذي تضمن اتهام

النائب السعيدي هو احد العناصر الفاعلة في شبكة سرية يقودها اعضاء كبار في العائلة الحاكمة ممن يتولون مناصب قيادية في الديوان الملكي، وان الحكومة تعمل على اختراق المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والتلاعب بالانتخابات والتهميش السياسي والاقتصادي للطائفة الشيعية. وتقوم بالترويج لبيانات وخطب السعيدي كل من جريدة اخبار الخليج المقربة من رئاسة الوزراء وكذلك جريدة الوطن الذي ذكر مستشار الحكومة السابق في تقريره بانها إحدى أدوات الشبكة السرية وممولة من قبل الديوان الملكي. ورغم ما تثيره مواقف السعيدي الطائفية من انتقادات في الاوساط السياسية والإعلامية بمختلف تنوعها الطائفي، فقد امتدحه رئيس الوزراء بشكل علني، وقام ولي العهد بزيارة خاصة له من دون غيره من النواب، وقال وزير العدل بانه ليس هناك اية شكاوى ضد السعيدى من قبل مرتادي الجامع الذي يقوم بامامته. مما قد يعد دعم مباشر من ثلاث من كبار الشخصيات الرئيسية في العائلة الحاكمة لذلك النائب.

وبناء على ذلك فان مركز البحرين لحقوق الانسان يطالب بالتالي:

1. الغاء الاجراءات والممارسات الحكومية التي تقيد حرية الصحافة، والصحافة الالكترونية والخطابة في المساجد بذريعة الاختلاف الطائفي، والاحتكام في موارد الاختلاف الى مواثيق شرف تحكم العمل الاعلامي والديني، وقوانين خاضعة للمعايير الدولية تمنع التمييز وخطابات الكراهية، مع ضمان نزاهة واستقلال القضاء.
2. تعزيز دور الصحافة والخطب الدينية في حماية الحريات وحقوق الانسان على اساس المساواة في القيمة والكرامة الانسانية بعيدا التعصب الديني والطائفي والفئوي
3. الاستفادة من القدرة على التعبئة والتحشيد في العمل الاحتجاجي السلمي في دفع السلطة والضغط عليها لاحترام الحقوق والحريات ووقف الانتهاكات اليومية
4. الدفع باتجاه بالكشف عن حقيقة التفاصيل والوثائق الواردة في التقرير الذي نشره مستشار الحكومة السابق، والتحقيق في ارتباط ذلك بما يجري من سياسات القمع والاختراق والتمييز والتحشيد الطائفي .

العودة الى الثوابت

التتمة من ص 1

السياسية وبالتالي يعتبر كل ما يصدر بقرار رسمي فاقدا لمصدر الشرعية وفقا للقيم الديمقراطية المعاصرة. ويمكن تقصي اسباب الاوضاع السياسية الحالية الى الوثيقة غير الشرعية التي فرضها الشيخ حمد على شعب البحرين. ولا بد هنا من التذكير بمواقف كافة اطراف المعارضة عندما تم ذلك الاعلان في 14 فبراير 2002. كانت المواقف جميعها ترفض تلك الوثيقة ولا تعتبرها دستورا ملزما لشعب البحرين. واستمر الرفض طوال السنوات اللاحقة بشكل قاطع. وعندما أعلنت المعارضة مقاطعة الانتخابات للمجلس الصوري في اكتوبر من ذلك العام، انما كانت مقاطعة للدستور.

ان من الضروري ان يتضح عدد من الامور: الأول ان العلاقة مع العائلة الخليفية لا بد ان تؤطر باطار يتفق عليه الطرفان، وبدون ذلك الاطار يبقى الحكم الخليفي بمثابة الاحتلال، وان طال امده، فالمحتل يبقى محتلا طالما بقي يفرض نفسه على اهل البلاد. الثاني: ان من الضروري رفض دستور الشيخ حمد الذي فرضه على البلاد، لان الاعتراف به يعني عددا من الامور: اولها القبول بعدم وجود الشعب، وان العائلة الخليفية هي كل شيء، وثانيها: الغاء مبدأ الشراكة السياسية وان شعب البحرين ليس شريكا مع العائلة الخليفية على قدم المساواة، ثالثها انه كتب بأيد غير بحرانية، فقد كتبه المصري رمزي الشاعر، وفرضه الشيخ حمد على الشعب، ولم يكن هناك رأي لأهل البحرين سواء في كتابته ام الاستفتاء عليه. الثالث: ان رفض الدستور يعني عمليا عددا من الامور: اولها ان يكون العمل من خارج اطر النظام، بدون منح الاعتراف للمجالس والهيئات التابعة للحكم، ثانيها: الاستمرار في الترويج الاعلامي والسياسي لرفضه، واعتباره خارج الشرعية وحرمانه من الدعم الشعبي. ثالثها: مواصلة مناهضة النظام وارغامه على القبول بمبدا الشراكة السياسية الحقيقية والتخلي عن اساليب التضليل والخداع والمناورة. رابعها: الاستمرار في التعبئة الشعبية الرافضة لمبدأ الهيمنة القبلية المطلقة على الوضع، والوقوف بوجه التمدد التسلطي الذي يصادر الحريات ويقمع المناضلين ويكرس الاستبداد.

ما معنى المقاطعة؟ لقد كان خطأ كبيرا اختصار المشكلة القائمة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، بمسألة مقاطعة الانتخابات التي اجريت لمجالس الشيخ حمد الصورية. ان المقاطعة انما هي لدستوره الذي فرضه على البلاد بالقوة. فالمشاركة في الانتخابات أمر مطلوب في البلدان التي تمارس قدرا من الديمقراطية المعقولة، فذلك ما نطالب به ونصر عليه. وبالتالي فالمسالة ليست حول المشاركة في انتخابات حرة نزيهة قائمة على اساس دستوري مقبول من كافة الاطراف، بل القضية تتعلق بالمشاركة في انتخابات لمجالس صورية لا تتوفر على ادنى مقومات العمل البرلماني الحر، ومؤسسة على دستور كان هناك اجماع شبه كامل من قطاعات المعارضة على رفضه. ولا تغيب عن الاذهان مقولة المرحوم الشيخ الجمري: "ان هذا ليس الدستور الذي ناضلنا من اجله".

فكان قرار المقاطعة ليس للانتخابات، بل للدستور، وهذا ما يجب توضيحه للآخرين. حتى ان احد ممثلي المراجع الكبار في النجف أبدى استغرابه مؤخرا عندما عرض عليه ان المقاطعة كانت احتجاجا على الدستور الخليفي الذي فرض على البلاد بالقوة. والمعروف ان المرجع الديني السيد علي السيستاني حفظه الله، كان قد رفض الدستور الذي كتبه الامريكيون وطالب بدستور يكتبه العراقيون، فكيف يطالب اهل البحرين بالقبول بدستور كتبته أيد مصرية، ولم يكن للبحرانيين دور في كتابته او اقراره؟ وقد جاء على لسان سماحة الشيخ عيسى قاسم الشهر الماضي تأكيده على ضرورة وجود دستور توافقي، خصوصا بعد ان اثبتت التجربة خواء التجربة الانتخابية الفاشلة التي دعاية سياسية واعلامية لا يستحقها في الخارج، وثانيها: انها شجعته على المضي في مشروعه التخريبي، فلو تم افشال المشروع الانتخابي لفقد مشروعه البعد الاعلامي الذي يبحث عنه. ثالثها ان هذا المشروع شجع الحاكم على تمرير أسوأ القوانين وأشدها قمعا وآخرها قانون المولوتوف الذي صدقه الحاكم مؤخرا، ورابعها ان هذه التجربة فرضت حالة من الصمت لم تشهدها البلاد من قبل، فشجعت الحاكم على تعيين خطوات لم يسبقه اليها غيره، ومن ذلك تعيين 17 وزيرا من آل خليفة من بين 29 وزيرا.
خامسها انها وفرت للعائلة الحاكمة توظيف افراد من الفئة المظلومة في مواقع وفرت له دعاية كبرى، ودفعتهم لتقديم شهادات زور امام العالم حفاظا على مناصبهم. سادسها: انها اضعفت المعارضة بشكل غير معهود، بعد ان نجحت في جرجرة قطاع واسع منها ضمن مشاريعها ونجحت في تحييد فاعليتها، وأخرجتها من دائرة المعارضة الفاعلة.

المعارضة البحرانية الفاعلة في الوقت الحاضر هي تلك التي تعارض نظام الحكم، فترفض الاعتراف بدستوره، او الدخول في مجالسه او السعي لنيل الاعتراف بوجودها من مؤسساته الشكلية. المعارضة تؤسس موقفها على أساس متين وهو رفض الدستور الخليفي الذي لم يحظ حتى هذه اللحظة بقبول الا من فئات منتفعة من النظام، وغير مبدئية في مواقفها ازاء الاصلاحات واقامة نظام سياسي عادل. هذه المعارضة ستواصل طريقها بعون الله، رافضة المشروع الخليفي، وداعية الى اصلاح سياسي شامل، ومستعدة للتضحية في سبيل ذلك بما لديها من امكانات، ومعتمدة على الله وحده وعلى المواطنين .

نساء كرزكان

قاوميهم
يا ملاكاً شقّ في البحرين بحرَه
قاوميهم
يا حسيناً رفّ في الآفاق نحرَه
قاوميهم
أرسلي من كفكِ الثوريّ ثورة
واصنعي من قلبكِ الصامدِ روحاً
تُغرق الأرضَ بعزمٍ زينبيٍ
ألفَ مرة..
أرسلي طيرَ أبابيلَ عليهم
واسمعيهم
كلهم يلعنُ طيرَه...
أيُّ عينٍ ؟
نقشتْ في جَفنِكِ المتعبِ صورة
لمُصابٍ
وسجينٍ
وأبـيٍّ كان بالإصرار صخرة..
أيُّ أذن ؟
نسجتْ في سمعِكِ المثقلِ صوتاً
لعليٍ
وحسينٍ
وشهيدٍ بدمٍ أطـلق نهرَه..
أسمعيهم
أسمعيهم
كلكم عشتم عبيداً
وأنا وحديَ حرة!!

بقلم الشاعر مجيد التوبلاني